الديمقراطية دون الوطنية في العصر الرقمي: نماذج مختارة

Subnational Democracy in the Digital Age: Selected Models

أ.م.د عبد العزيز عليوي عبد

جامعة الانبار – كلية العلوم السياسية

abdulazizelwi@uoanbar.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٤/٥ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٧/٢٧

الملخص:

تمثل الديمقراطية دون الوطنية أحد انماط الديمقراطية التي تتسم بالتعقيد، بسبب ما مطلوب تحقيقه على المستوى الوطني من معايير، وما ينتظر أن يجلبه هذا النمط من حقوق للسكان المحليين. وزادت الاهتمام بالديمقراطية على المستوى دون الوطني بعد التطورات التكنولوجية الكبيرة التي جاء بها العصر الرقمي والتي ادخلت المنصات الرقمية كمؤثر يمكن عن طريقه ايصال الاصوات المحلية للقائمين على العملية الديمقراطية وانهاء ظاهرة التهميش التي تعاني منها المجتمعات المحلية.

أن الاثر الايجابي للتطور الرقمي على الديمقراطية دون الوطنية لا يعني غياب التحديات التكنولوجية المرتبطة بمحاولات التلاعب والتضليل والترويج لروايات غير حقيقية بهدف اضعاف المنافسين السياسيين.

أن وجود بعض التحديات لا يمكن أن ينفي فكرة أن الديمقراطية دون الوطنية قدمت فهما مختلفا للديمقراطية عن طريق تركيزها على المستوى دون المحلي مستفيدة من التطورات الرقمية التي تمثل ادوات للنهوض بالمجتمعات في حال توظيفها ضمن إطار المسار الديمقراطي السليم.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، العملية السياسية، التمثيل المحلي، المجتمعات، العصر الرقمي.

Abstract:

Subnational democracy represents a complex model of democracy, due to the standards required to be achieved at the national level and the rights this model is expected to bring to local populations. Interest in subnational democracy has increased following the major technological developments of the digital age, which have introduced digital platforms as an influencer through which local voices can be heard by those in charge of the democratic process and end the marginalization suffered by local communities.

The positive impact of digital development on subnational democracy does not mean the absence of technological challenges associated with attempts to manipulate, mislead, and promote false narratives aimed at weakening political rivals.

The existence of some challenges cannot negate the notion that subnational democracy has provided a different understanding of democracy by focusing on the

sub-local level, benefiting from digital developments that represent tools for the advancement of societies when employed within the framework of a sound democratic process.

Keywords: democracy, political process, local representation, communities, digital age.

المقدمة

شهدت العقود الاخيرة انتشار مفهوم الديمقراطية دون الوطنية كحل لمنح الجماعات المحلية حقوقا ديمقراطية لا تتعارض مع الدساتير والثوابت الوطنية. ومع دخول العصر الرقمي كمؤثر في مختلف مجالات الحياة، فأن الديمقراطية دون الوطنية تأثرت هي الاخرى بالتطورات الرقمية الكبيرة التي شهدها العالم، والتي مكنت المواطنين المحليين من توظيف خبراتهم الرقمية من اجل تنظيم حملات للمطالبة ببدائل ديمقراطية مناسبة ترضي الاحزاب والشخصيات المحلية، ولا تضر بمصلحة الدولة، اذ سهلت عمليات الخوض في نقاشات اجراء تعديلات على الدساتير، وسن تشريعات جديدة تتناسب مع متطلبات المرحلة، فضلا عن حق الاحزاب والشخصيات المحلية بنقض بعض القوانين كما حدث في دول عديدة من بينها سويسرا التي اعتمدت كأحدى النماذج المختارة في البحث بسبب اعتمادها على السلامة الرقمية كأحدى اليات تعزيز الديمقراطية دون الوطنية، وكذلك الحال مع الهند التي طبقت الديمقراطية الرقمية في عدد من ولاياتها قبل ان تقوم بتوسيع التجربة بعد ان ثبت نجاحها، كما تناول البحث اعتماد البرازيل على التقدم التكنولوجي والبيانات والمعلومات في ترسيخ تجربة الديمقراطية دون الوطنية.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في دراسة العصر الرقمي كمؤثر في الديمقراطية دون الوطنية، وانعكاسات ذلك على عملية اشراك المواطنين المحليين في ادارة شؤون بلادهم ضمن السياقات الحديثة للديمقراطية.

اشكالية البحث: تثير اشكالية البحث سؤالا رئيسيا هو: كيف يمكن ان يسهم العصر الرقمي في تعزيز الديمقراطية دون الوطنية؟ والذي تتفرع منه الاسئلة الاتية: هل يمكن ان يحقق العصر الرقمي ديمقراطية متكاملة؟ وهل يتطلب اشراك المواطنين المحليين في الحكم نمطا جديدا من العمل الديمقراطي؟ وكيف يمكن الحد من الاثار السلبية للتطور الرقمي على الديمقراطية دون الوطنية؟

فرضية البحث: انطلق البحث من فرضية مفادها أن العصر الرقمي ادى الى تطوير الديمقراطية دون الوطني، وقلل الفجوة بين التمثيل على المستوى الوطني والتمثيل على المستوى المحلي.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي من اجل تحليل العلاقة بين متغيري البحث، فضلا عن الاستعانة بالمنهج التاريخي لتوضيح بعض الأحداث السابقة.

اولا: تطور الديمقراطية دون الوطنية وتأثيرها المحلي: أحدث التطور الرقمي الكبير الذي شهده العالم فرقا واضح فيما يتعلق بتطبيق الديمقراطية دون الوطنية خصوصا في الدول التي ادخلت التكنولوجيا في جميع مفاصل مؤسساتها، مما يدفع للبحث في تطور الديمقراطية على المستوى دون الوطني وتأثيرها المحلي، من اجل تحقيق فهم أكبر للعلاقة التبادلية بين الديمقراطية المحلية والثورة المعلوماتية.

١. **تطور مفهوم الديمقراطية دون الوطنية:** اثار تعريف الديمقراطية بأنها "حكم الشعب لنفسه" سؤالا مهما حول: من الذي سيتولى الحكم، والى اي طرف ستنحاز الحكومة في حال كان هناك اختلاف في وجهات النظر بين مكونات الشعب؟ وعلى الرغم من تعدد الاجوبة على هذا السؤال، الا أن أبرزها هو ان يتم منح الحكم لأكبر عدد من الافراد، بدلا عن الفهم التقليدي للديمقراطية القائم على أساس منح الحكم الى اقلية فائزة في الانتخابات، اذ تحقق المشاركة الواسعة في شؤون الحكم قبولا أكثر شمولا بما يصدر عن الدولة من قرارات [١]. ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة الى الانتقال من النظام السياسي المغلق الى المفتوح، ومن الشرعية السياسية التقليدية الى الشرعية السياسية الحديثة، ومن الحياة السياسية القائمة على تركيز السلطة الى التنافس السياسي السلمي الافقي الذي يمثل جميع مناطق الدولة، وكل ذلك مهد لظهور الديمقراطية على المستوى دون الوطني [٢]. وعلى الرغم من وجود مبررات عديدة لظهور الديمقراطية دون الوطنية، الا أن الباحثين واجهوا صعوبات في الاتفاق على لغة مفاهيمية وأحدة لتعريفها، ولم تمنع هذه الصعوبات روبرت دال من تعريف الديمقراطية دون الوطنية بأنها "الفرص المتاحة للمشاركة والتنافس بين الوحدات الوطنية داخل دولة محددة"، كما ظهرت تعريفات اخرى في الدول التي شهدت هذا النمط من الديمقراطية مثل الهند التي يعرف بعض كتابها الانتقال الى الديمقراطية على المستوى دون الوطني بأنه "ظهور معارضة انتخابية فعالة للحزب الحاكم، الذي يجد نفسه مرغما على التنازل سلميا عن بعض سلطاته الى الاحزاب المحلية"، وركز عالم السياسة الفنلندي تاتو فانهانين على هذا النمط من الديمقراطية في افريقيا، مشيرا الى أنه يوفر حماسا كبيرا للانتخاب والمشاركة في العمل السياسي في المناطق المهمشة، ويعتقد ان جنوب افريقيا مثلا كانت مصنفة في ظل نظام الفصل العنصري بأنها دولة مركزية، مما دفع المهمشين من سكانها للنضال من اجل الوصول الى الديمقراطية دون الوطنية التي يرون انها تحقق مصالحهم التي غيبتها السلطات الاتحادية[٣]. ومهد ذلك الى انتقال الاهتمام بالديمقراطية وتفاصيلها من اطار الاحزاب وجماهيرها والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، الى الارياف والمناطق البعيدة التي كان سكانها سابقا لا يبالون بهذه التفاصيل حتى وان اشتركوا في الانتخابات، لتتنامى بمرور الوقت مطالبات محلية لإنهاء انفراد مكونات او احزاب بذاتها بالسلطة وادارة شؤون الحكم، ولم يقتصر الامر على الدول الغربية، بل حتى الدول الافريقية شهدت هي الاخرى انتشارا لمفهوم الديمقراطية دون الوطنية وان كان على نطاق محدود، اذ روج الاتحاد الوطني الافريقي في "تنجانيقا" نهاية الخمسينيات لما قال انه ممارسة اغريقية سابقة لهذا النوع من الديمقراطية عن طريق منشورات كتب فيها: "كان الاغريق يعيشون في مدن وقرى صغيرة، وكان كل قرية او مدينة على شكل أمة كاملة لها نمط محدد من الحكم، على الرغم من عدم وجود ملوك او زعماء قبائل فيها"، وأن شؤونها تدار بالتشاور بين الجميع، وأن مسؤوليات الادارة لم تكن تمنح لشخص وأحد، او مجموعة محددة من الاشخاص، بل استندت الى حكم الشعب[٤].

وتعاني بعض الدول ومن معضلة التوفيق بين فهم الديمقراطية على المستوى الوطني، وفهمها على المستوى المحلي، في ظل عدم قدرتها على استيعاب التوجهات الجديدة الناتجة عن العصرنة الديمقراطية، والتي افرزت جماعات تمارس العمل السياسي ضمن مسار يحاول التقليل من سيطرة السلطات المركزية حتى وأن

كانت ديمقراطية [٥]. ودفع ذلك كثير من الافراد الى الاتجاه نحو مجموعات محددة تعمل ضمن اطار الديمقراطية على المستوى دون الوطني انطلاقا من اعتقادها ان المجموعات التي ينتمون اليها افضل من غيرها، وعدم الاكتراث بمصائر الجماعات الاخرى حتى وان كانت ضمن النطاق الجغرافي للدولة ذاتها، أي أن الديمقراطية المبنية على أساس المركزية الاثنية تؤدي الى نتيجة منطقة مفادها التمركز حول الذات، وهذا يدفع للتمسك أكثر بالديمقراطية دون الوطنية القائمة على اساس التمييز لصالح الهوية الاجتماعية المحلية التي تضحي بالمصالح المطلقة في سبيل الحصول على مكاسب نسبية على المستوى المحلي[٦]. أي أن الديمقراطية دون الوطنية تنظم العلاقة بين الجماعات المحلية من جهة، والمؤسسات المركزية من جهة اخرى، عن طريق وجود اجراءات محددة تتمتع ببعض الاستقلالية الا انها لا تحيد عن الدستور والقوانين الاتحادية، ويحدث هذا التدخل حين تصبح الاجراءات التقليدية غير قادرة على احتواء النضج المحلي فيما يتعلق بالحقوق السياسية [٧].

٢. **التأثير المحلي للديمقراطية دون الوطنية:** دفعت الديمقراطية دون الوطنية بعض الدول نحو الرهان على الادوات الديمقراطية المحلية من اجل منح الولايات والمقاطعات صلاحيات أكبر، والتقليل من اثر بعض الدساتير التي تدفع نحو مركزة النظم اللامركزية، مع حق السلطات الاتحادية بالحفاظ على ادواتها الرقابية، ولا تضع كثير من الدول عوائق امام وجود الديمقراطية على المستوى دون الوطني من اجل تحقيق غايتين: الاولى، تتمثل بتوسيع هامش الديمقراطية في الولايات، والتقليل من حدة الهرمية الديمقراطية التقليدية، اما الثانية، فتركز على ضمان الاندماج المحلي ضمن الفضاء الوطني بحصول القطاعات المحلية على الهامش الذي تعتقد انها تستحقه من الديمقراطية، لكن وجود هذين الامرين لا يعني عدم وجود توجس وقلق متبادل من قبل الطرفين لا سيما اذا صدرت من قبل الولايات سياسات تتعارض مع توجهات المركز[٨]. وزاد هذا القلق بعد ان تحولت الهويات الفرعية المتحكمة بالديمقراطية دون الوطنية الى مفهوم اشكالي باعث على عديد من الصراعات السياسية التي وضعت الجماعات الاثنية المحلية ضمن انساق معزولة تشترط انماطا محددة من التمثيل السياسي الذي من شأنه تخفيف حدة تأثير الصراعات السياسية التي تختبئ خلف الهويات المحلية التي اصبحت تفرض النمط الذي يناسبها من الديمقراطية مقابل الانصهار ضمن الفضاء الوطني [٩].

ويوجد من يشكل على من يريد الفصل بين الديمقراطية والوطنية، بسبب الاعتقاد بأن الوطنية وحدها من دون ديمقراطية قد تؤدي الى التفرد، بينما تقود الديمقراطية دون وجود الوطنية الى الاستتباع، أي أن الديمقراطية والوطنية كل منهما يتمم الاخر، لذلك فأن المفهومين يجب ان يوجدا في بيئة داعمة للمسار الديمقراطي ضمن الفضاء الوطني [١٠]. ولا بد من التركيز على اهمية تلازم المفهومين في الدول التي شهدت تدخلات خارجية غذت الانتماءات دون الوطنية، والتي ادت بدورها الى تمايز على أسس أثنية خلق ازمات حتى في الدول التي انتقلت للديمقراطية، مما ادى الى خلل في بناء الهوية الوطنية، وظهور حالة من عدم الاستقرار السياسي في ظل وجود جماعات تفهم الديمقراطية بشكل مغاير عن ما يتم فهمه على المستوى الوطني [١١].

ولا يقتصر وجود الديمقراطية دون المستوى الوطني على الدول الاسيوية والافريقية، بل توجد ايضا في اغلب الديمقراطيات الغربية الراسخة، اذ تعد المانيا على سبيل المثال من بين الدول شهدت تطبيقا للديمقراطية دون الوطنية في بعض ولاياتها بعد أن ساد مفهوم "الوطنية الدستورية" الذي اطلقه المفكر الالماني يورغن هابرماس الذي كان يعتقد أن الاندماج السياسي الديمقراطية في اي دولة لا يمكن أن يكتمل بمجرد وجود قواعد محددة ذات طابع خاص يفرض على الجميع، بل يجب الحديث ايضا عن السياق الديمقراطي الذي يأخذ بنظر الاعتبار القواعد الاثنية المحلية، وعلى الرغم من عودة الديمقراطية ذات الطابع المركزي بعد توحيد الالمانيتين فيث تسعينيات القرن الماضي نتيجة لتصاعد الشعور القومي الالماني، الا أن الثقافة الديمقراطية الراسخة ضمنت استمرار مظاهر الديمقراطية دون الوطنية في اطار دولة القانون الديمقراطية[١٢].

ثانيا: الديمقراطية دون الوطنية في العصر الرقمي. التأثير والتحديات: برزت اهمية التطور الرقمي السياسية بعد ان تأكد دوره في تعزيز الديمقراطية دون الوطنية على المستوى المحلية، الا أن ذلك لا يعني عدم وجود تحديات مثلت اختبارا لتوظيف التكنولوجيا في خدمة المسار الديمقراطي.

١. العصر الرقمي كمؤثر في الديمقراطية دون الوطنية: يمثل العصر الرقمي الحقبة التاريخية التي شهدت زيادة تأثير التقنيات الرقمية على مستوى العالم نهاية القرن العشرين، بعد ان لعبت المعالجات الرقمية دورا مهما في تسريع عمليات تطوير خزن وتداول ومشاركة المعلومات، ووفر العصر الرقمي فرصة مناسبة لظهور سلسلة من الابتكارات التي غيرت اليات التفاعل داخل المجتمعات، ومن أكثر تقنيات العصر الرقمي تأثيرا هي البيانات الضخمة التي يوفرها، والانترنت، والذكاء الاصطناعي، والعالم الافتراضي[١٣].

نتيجة لذلك، يمكن وصف العصر الرقمي بأنه اللحظة التي يكون فيها بإمكان اي شخص التواصل مع الاشخاص الاخرين مهما كانت اماكنهم بعيدة، والاعتماد على التقنيات في الحصول على المعلومات بشكل سريع، بالإضافة الى توفير الوسائل التواصلية الحديثة التي اصبحت تسمى وسائل التواصل الاجتماعي مثل "تويتر وفيسبوك ويوتيوب وواتس اب"، اذ اثبتت التجارب ان وسائل التواصل الرقمية اصبحت مؤثرة في الواقع بشكل كبير، مما أثر بشكل كبير في سلوك المجتمعات وسياسات الحكومات[١٤]. وبعد أن طرح الذكاء الاصطناعي نفسه كمؤثر في مفهوم اركان الدولة الاربعة الاساسية "الاقليم، الشعب، السيادة، والسلطة"، لم تعد الدولة المتحكم الوحيد بالسلطة، في ظل وجود كيانات وجماعات اخرى من غير الدول تسيطر على جزء من السلطة في مناطقها، اي ان الدولة في العصر الرقمي ليست ذات الدولة المتعارف عليها في المفهوم التقليدي، فالسلطة اصبحت محط تنازع بين من يمتلك قدر أكبر من التكنولوجيا، مما دفع الجماعات المحلية لتطوير قدراتها في المجال الرقمي من اجل الحصول الى ما تعتقد انه يناسبها من السلطة[١٥]. وعن طريق الاشارة الى كل ركن من اركان الدولة يتضح التأثير الكبير للعصر الرقمي في تعزيز مفهوم الديمقراطية دون الوطنية، ففيما يتعلق بالسيادة فأنها لم تعد بيد الحكومات المركزية وحدها في ظل وجود جماعات محلية تمتلك بيانات وامكانيات رقمية خاصة بها، أما السلطة التي اصبحت ذكية فأنها منحت الكيانات والجماعات دون المستوى الوطني قدرا يرتبط بمدى امتلاكها لتقنيات الذكاء

الاصطناعي، في حين أن السيطرة على كامل اقليم الدولة مرتبط ايضا بالتطور التكنولوجي الهائل، كما أن الشعب اصبح متأثرا بمقدار متوسط ذكاء الفرد، ولم يعد هناك تأثير كبير للنقص في عدد السكان نتيجة للقدرات التي يوفرها الانسان الالي كبديل نسبي عن النقص السكاني[١٦]. ويتضح مما تقدم وجود علاقة وثيقة بين العلوم السياسية ومفاهيمها من جهة، وتقنيات العصر الرقمي من جهة اخرى، عن طريق تأثير هذه التقنيات في ركائز الديمقراطية بمختلف انماطها بما فيها الديمقراطية دون الوطنية، مما دفع بعض الكتاب الى تقديم طروحات نظرية تدعو الى إزالة الحدود المعرفية بين المفهومين، في ظل وجود تأثير متبادل بينهما بشكل يعصب فصله من الناحية النظرية في كثير من الاحيان [١٧]. وهذا يعني ان العلاقة بين العصر الرقمي والديمقراطية دون الوطنية خرجت من بعدها الرقمي لتتناول ابعادا اخرى سياسية واقتصادية واجتماعية تسهم في صنع السياسات واعادة تشكيل الرأي العام، بعد أن اصبحت التكنولوجيا والانترنت مؤثرين أساسيين في تشكيل الحياة السياسية وصنع القرارات المهمة، مما دفع للتفكير بأنماط جديدة تنظم عملية اشراك الفواعل الاخرى المؤثرة في ادارة السلطة [١٨].

٢. **تحديات العلاقة بين الديمقراطية دون الوطنية والعصر الرقمي:** على الرغم من ايجابيات العلاقة التبادلية بين الديمقراطية دون الوطنية والعصر الرقمي والتي وسعت مستوى المشاركة ليشمل مساحات جغرافية أكبر بعد أن كان مقتصرا على عواصم الدول، الا أن ذلك لا يعني عدم وجود تحديات تواجه هذه العلاقة والتي يمكن اجمالها بالآتي:

أ-**الهجمات الالكترونية:** تشير الهجمات الالكترونية الى القدرة على اختراق المعلومات عن طريق اجهزة الحاسوب والفضاء الرقمي من اجل الحاق الضرر بأطراف اخرى داخل الدولة او خارجها، ويعرفها مكتب الامم المتحدة المختص بالجريمة بأنها الجرائم المرتبطة بالحاسوب والتي ترتكب من اجل تحقيق مكاسب شخصية يرافقها الحاق اذى ببعض الاطراف، ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي العالمية فأنها كل فعل او الامتناع عن القيام بفعل يخلف اعتداءات على الاصول المادية والمعنوية للأطراف الاخرى عن طريق الاعتماد على البيانات والمعلومات [١٩]. وادى وصول الادوات الرقمية إلى جهات وجماعات محلية فاعلة من غير الدول الى تنامي خطر تراجع الديمقراطية في الدول التي تطبقها، لأن هذه الاطراف ستكون قادرة على ارباك المشهد الديمقراطي بحثا عن مصالحها، ولا يتطلب ذلك الحصول على تقنيات حديثة او طائرات مسيرة متطورة، بل يكفي ان تكون هناك عمليات تطوير لبرمجيات الحاسوب وامتلاك بعض التقنيات للقيام بعمليات تندرج ضمن الجرائم الالكترونية[٢٠]. وتشكل هذه الجرائم خطرا أكبر اذا اتصلت بالديمقراطية، اذ ان استخدام الذكاء الاصطناعي في غير محله يمكن ان يقلل فرص تمكين الجماهير، ويضعف امكانية اشراك الجماعات المؤثرة على المستوى دون الوطني في ادارة شؤون الحكم.

ب-**اللامساواة الرقمية:** تعاني كثير من الدول التي حاولت الاستفادة من التحولات الرقمية لتنمية الديمقراطية من حالات اللامساواة الرقمية التي تعد من التحديات التي تواجه توظيف الديمقراطية دون الوطنية للعصر الرقمي.

ويؤدي ذلك الى فرض إرادة الاغلبية عن طريق منحهم فرص الحصول على ادوات التطور الرقمي أكثر من الاخرين، ونتيجة لذلك فأن أي ممارسة يتم فيها الاعتماد على التكنولوجيا سواء كانت انتخابات او استفتاء او ما شابه ذلك تكون نتائجها لصالح الاغلبية، وتكثر مثل تلك الحالات في المجتمعات المنقسمة التي يميل فيها صناع القرار الى اعتماد تفضيلات الأكثرية مقابل تهميش مطالب الاقليات والجماعات الموجودة ضمن المستويات دون الوطنية [٢١].

ت-التضليل المعلوماتي: يتضمن التضليل الرقمي تصميم برامج الكترونية من اجل التخطيط للجريمة الالكترونية ومراقبة تنفيذها عن طريق بث معلومات غير حقيقية، وينتشر بشكل واسع في الدول الاوروبية، ويمكن أن يكون التضليل مباشرا بنفذه مسؤولون عن الاقسام المعلوماتية مثل ضم ناخبين غير موجودين، او الابقاء على ناخبين متوفين، او غير مباشر في حال كان هناك تلاعب عن بعد مثل الاختراق او دخول الحسابات الخاصة بالمؤسسات الاخرى [٢٢]. ويؤدي ذلك الى تراجع الديمقراطية دون الوطنية لأن الناخبين المحليين سيواجهون صعوبات في التمييز بين المعلومات الحقيقية والمضللة في حال حاولت الحكومات التأثير في خياراتهم عن طريق نشر المعلومات غير الحقيقية، خصوصا أن السلطات المركزية تمتلك ادوات معرفية معلوماتية تفوق بكثير تلك التي يمكن للجماعات المحلية الحصول عليها.

ثالثا: نماذج مختارة (سويسرا والهند والبرازيل): تأثر كثير من الدول الديمقراطية بالتطورات الرقمية ما زال يشهدها العالم، ومن بين هذه الدول سويسرا والهند والبرازيل.

١. السلامة الرقمية في سويسرا: تأثرت الديمقراطية في سويسرا بالتطورات الرقمية التي شهدها العالم عن طريق سن تشريعات تضمن الحق في السلامة الرقمية الذي ضمن الحقوق الرقمية المحلية التي عززت الديمقراطية على المستوى دون الوطني، وظهر مفهوم السلامة الرقمية على يد رئيس حزب "القراصنة" السويسري السابق اليكسيس روسيل قبل أكثر من عقد، الذي يقول إن هذه الفكرة تمثل ثورة مصغرة في الحقوق الديمقراطية الرقمية، وعلى الرغم من فشل الحزب في دخول السلطة التشريعية، الا أن تمكين من توسيع نطاق تطبيق الديمقراطية دون الوطنية على المستوى المحلي، وفي مؤشر على نجاح هذه التجربة فأن المواطنين صوتوا في جنيف عام ٢٠٢٣ وفي نوشاتيل عام ٢٠٢٤ على تضمين السلامة الرقمية في دساتير الكانتونين اللذين تجاوزت نسبة تأييد هذه الفكرة فيهما ٩٠%، مما دفع كانتونات اخرى للاهتمام بهذا المفهوم من بينها زيورخ وبازل اللذين شهدا قيام حزب "القراصنة" بجمع أكثر من ٦ الاف توقيع يؤيد تبني التطور الرقمي من اجل تنمية العمل الديمقراطي على المستوى المحلي[٢٣]. وعلى الرغم من عدم تطبيق الديمقراطية الرقمية في كل الكانتونات السويسرية، الا انها فرضت نفسها كـ "ثورة رقمية كانتونية" في الكانتونات التي طبقت فيها، وان اطارها القانوني يوجد في التشريعات المحلية فقط، أما وطنيا فأن الاعتماد يبقى على النصوص الدستورية السابقة على السلامة الرقمية، وبالنتيجة فأن هذا المفهوم منح الكانتونات قدرا مستقلا من الديمقراطية التي تتيح لمواطنيها الحصول على حقوقهم على المستوى دون الوطني [٢٤].

أن تقييم انعكاسات العصر الرقمي على الديمقراطي بشكل عام والديمقراطية دون الوطنية على وجه التحديد في سويسرا يتضح في الجدول الاتي:

جدول (١): انعكاسات العصر الرقمي في سويسرا

على المستوى الوطني	على المستوى دون الوطني
١-تشكيل حزب القراصنة السويسري ٢-ظهور فكرة السلامة الرقمية كضامن للحقوق الديمقراطية الوطنية	١-تركيز حزب القراصنة على الحقوق السياسية للكانتونات ٢-تبني بعض الكانتونات فكرة السلامة الرقمية لتقليل الفجوة الديمقراطية مع المركز ٣-اهتمام التشريعات المحلية للكانتونات بالديمقراطية الرقمية

من اعداد الباحث

٢. **الديمقراطية الرقمية في الهند:** استخدمت الهند الديمقراطية الرقمية للمرة الاولى في انتخابات ١٩٩٨ التي شهدت اعتماد التصويت الالكتروني الذي جرى توسيع نطاقه فيما بعد ليشمل أكثر من ١٢٠ مليون ناخب في خمس ولايات هندية، وهذا العدد استمر بالزيادة مع خطط شمول مساحات جغرافية اوسع بالية التصويت الرقمي، وابرز انعكاس لهذا النمط من التصويت على الديمقراطية دون الوطنية هو سماحه بمشاركة المناطق الريفية النائية في الانتخابات، وعلى الرغم من ايجابياته، الا ان التصويت الالكتروني في الهند اثار تساؤلات حول قدرته على منح الراغبين من الناخبين فرصة للتصويت من منازلهم، وكيفية التأكد من ان الاشخاص الذين يستخدمون الحواسيب هم ناخبون حقيقيون لم يتعرضوا الى ضغوط سياسية لتغيير مواقفهم، وبمرور الوقت وفرت شبكات الديمقراطية الرقمية واقعا معقدا تضمنت مواقع وتفضيلات الناخبين، مما سهل عملية التواصل معهم من قبل الاحزاب من اجل خلق تصورات محددة تخدم بعض الاحزاب والمرشحين، وفي الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠١٩ استعمل حزب بهاراتيا جانات الهندي المنصات الالكترونية من اجل ايصال رسائل محددة تخدم اهدافة الانتخابية، وبالتالي التأثير في اتجاهات التصويت[٢٥]. ويعني ذلك أن العصر الرقمي مكن الجماعات والافراد في جميع انحاء الدولة من الحصول على حقوقهم، عن طريق نقل وتبادل المعلومات والاستفادة منها من قبل الجماهير، وهذا يقود الى تحديد اولويات الرأي العام، ومن بينها توسيع الساحة الرقمية لتشمل الاصوات المهمشة ولتصبح الديقراطية أكثر شمولية[٢٦]. وادى ذلك الى تعزيز قوة الديمقراطية على المستوى دون الوطني، بعد أن وفر العصر الرقمي فرصة للمداولات الديمقراطية على المستوى المحلي، تشارك فيها الاحزاب والمنظمات غير الحكومية والنساء العاملات في السياسية والمسؤولين الذين يتم انتخابهم محليا، واثبت هذا الامر أن الديمقراطية الرقمية في الهند اسهمت في توحيد الدولة ذات المساحات الواسعة، وهنا لا بد من الاشارة الى أن الخدمة الكبيرة التي قدمها العصر الرقمي للديمقراطية دون الوطنية في الهند ليست مثالية او مكتملة، في ظل وجود تهديد للديمقراطية يأتي من المركز الذي ما زال يحاول استعادة سلطته القائمة على اساس وجود النخب التقليدية، وبلغ الامر احيانا قيام المركز بمقاطعة الفعاليات الديمقراطية المحلية[٢٧].

ويمكن اظهار ما حققه العصر الرقمي على المستوى دون الوطني عن طريق الجدول الاتي الذي يميزها عن الايجابيات التي يوفرها للسلطات الاتحادية.

جدول (٢): انعكاسات العصر الرقمي في الهند

على المستوى الوطني	على المستوى دون الوطني
١-احتواء التنوع ٢- زيادة المشاركة الانتخابية ٣- اتساع مساحة التمثيل الديمقراطي	١-اشراك ممثلين عن الولايات بالسلطة ٢- قوة الديمقراطية على المستوى دون الوطني ٣- ابراز القيمة الديمقراطية للشخصيات المحلية ٤- اظهار الاهمية السياسية للمنظمات غير الحكومية على المستوى دون الوطني

من اعداد الباحث

٣. تكنولوجيا المعلومات والديمقراطية في البرازيل: أحدثت التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات فرقا كبيرا في الاليات الديمقراطية المعتمدة في كثير من الدول من بينها البرازيل التي ادخلت التطبيقات الرقمية في مؤسسات الدولة بما فيها تلك التي لها مساس بالتنافس الحزبي في الانتخابات، وبات مؤكدا أن الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والوسائل التكنولوجية الاخرى تؤثر في العملية الديمقراطية سواء كان بالإيجاب أو السلب احيانا، ولم يعد هذا الامر على المؤسسات والاحزاب، بل وصل الى الافراد الذين بدأوا يعتمدون على التطور الرقمي من اجل تحقيق المطالب الديمقراطية على المستوى المحلي، ونتيجة لذلك استعملت تكنولوجيا المعلومات من اجل تقليل الفجوة الديمقراطية بين البرازيليين، وكذلك لزيادة المشاركة الانتخابية عن طريق توظيف التقدم الرقمي[٢٨].

أن تطور التكنولوجيا والاتصالات الرقمية جعلت المعلومات تصل الى جميع او اغلب سكان البرازيل التي يصل عدد مستخدمي الانترنت فيها الى ١٥٢ مليون لتكون بذلك البرازيل بين أكثر خمس دول استخداما للمنصات الالكترونية على مستوى العالم الى جانب اليابان والمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، مما اكسب هذا التطور اهمية سياسية في ظل التعقيد الذي يعاني منه المشهد السياسي في البرازيل حتى بعد دخول الديمقراطية الرقمية التي اصبحت تمثلا لاعبا رئيسيا مؤثرا في العملية الديمقراطية في البرازيل، مما دفع الدولة الى الاعتراف بظهور الواقع السياسي الرقمي الجديد الذي يتطلب الاستجابة للابتكار التكنولوجي والذي لا يمكن تنظيم التعامل مع البيانات التي يوفرها بسهولة من قبل الحكومات الوطنية، مما يشير الى الحاجة للديمقراطية دون الوطنية من اجل تحميل المواطنين حصتهم من المسؤولية مقابل منحهم ما يستحقون من الحقوق، حتى أن بعض الكتاب في البرازيل ذهب الى الدعوة لانشاء عقد اجتماعي جديد يؤدي الى تعميق القيم الديمقراطية في المركز وعلى المستوى دون الوطني[٢٩].

وتكاد تكون انعكاسات العصر الرقمي في البرازيل متقاربة على المستويين الوطني ودون الوطني، وفيما يتعلق بموضوع البحث فأن التطور الرقمي فرض نفسه كمؤثر رئيس وفاعل مهم في ادارة العملية الديمقراطية على المستوى دون الوطني في ظل وجود توجه مفرط من قبل البرازيليين نحو المنصات الرقمية.

الخاتمة

ختاما، يمكن القول إن الديمقراطية دون الوطنية قدمت فهما مختلفا للديمقراطية عن طريق تركيزها على المستوى دون المحلي خصوصا بعد دخول التطورات الرقمية على خط النهوض بمسارات الديمقراطية والتي تمثل في حال تطورها نهوضا للمجتمعات بأسرها.

أن المجتمعات المحلية التي كثيرا ما كانت تعترض على تهميشها من قبل السلطات الاتحادية وجدت ضالتها في العصر الرقمي الذي منح كل فرد مهما كانت المنطقة التي يسكنها بعيدة قادرا على التواصل مع الاخرين، مما يعني انها بحاجة الى نمط خاص من الديمقراطية يقلل فجوة التمثيل بين المستوى الوطني والمستوى المحلي.

وجاءت المنصات الرقمية لتفرض نفسها مؤثرا لا يمكن انكاره في الديمقراطية دون الوطنية بعد أن أحدثت التطورات التكنولوجية والثورة المعلوماتية فرقا واضحا في المسار الديمقراطي انعكس على طبيعة التنافس بين الاحزاب السياسية، وبات مؤكدا اليوم أن العصر الرقمي يؤثر في انماط الديمقراطية بما فيها الديمقراطية على المستوى دون الوطني.

الهوامش

(١) أرند ليبهارت، أنماط الديمقراطية، ترجمة محمد عثمان خليفة عيد، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٥، ص٢٤.

(٢) عبد الاله بلقزيز، الاصلاح السياسي والاقتصادي والتعليمي، مجموعة مؤلفين، في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الاصلاح مدخل لتكوين طالب العلم في عصر العولمة، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠، ص٢٠٢.

(3) Imke Harers and others, Conceptualizing and measuring subnational democracy across Indian states, Democratization, Volume 26, 2019 - Issue 7, p. 1157.

(٤) جون كين، حياة الديمقراطية وموتها، ترجمة محمد العزير، بيروت، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢١، ص٨٩١.

(٥) صموئيل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلوعبود، بيروت، دار الساقي، ط٢، ٢٠١٥، ص١٦٩.

(٦) صموئيل هنتغتون، الهوية القومية والاخر، مجموعة مؤلفين (ما الامة؟ مقالات مرجعية عن الامة والقومية)، ترجمة نادر كاظم، الكويت، منشورات تكوين، ٢٠٢٣، ص٣٥٣.

(٧) صموئيل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

(٨) مجموعة مؤلفين، الدساتير والانتقال الديمقراطي: قضايا واشكالات في السياق الربيع العربي، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٣، ص١٧٧.

(٩) علي حسن الفواز، اشكالات الدولة الوطنية من التاريخ الى نسق الحداثة، دمشق، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص٦٥.

(١٠) عبد الحسين شعبان، نوافذ والغام: المجتمع المدني الوجه الاخر للسياسة، عمان، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص١٤٩.

(١١) عبدالله حموده، هل تتوافق الديمقراطية مع الاسلام؟، بيروت، دار الفارابي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص٢٨٩.

(١٢) ايف سينتومير، الديمقراطية المستحيلة السياسة والحداثة عند فيبر وهابرماس، ترجمة جورج كتوره، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٣، ص٤٥٠.

([13]) Alberto Navarro, The digital age: Global transformation through technology, Tecnobits, December 2024.

([١٤]) اسماء حسين ملكاوي، اخلاقيات التواصل في العصر الرقمي: هابرماس انموذجا، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٧، ص٣٨.

([١٥]) هبة جمال الدين، الدولة وامنها القومي في عالم الذكاء الاصطناعي وتشابكاته، القاهرة، دار المعارف، ٢٠٢٣، ص١٣.

([١٦]) المصدر نفسه، ص١٤.

([١٧]) المصدر نفسه، ص٥٦.

([١٨]) خالد وليد محمود، الفضاء السيبراني وتحولات القوة، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٥، ص٣٦.

([١٩]) الحروب السيبرانية في الشرق الأوسط والعالم، تحرير رغدة البهي، القاهرة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٥، ص١٨.

([٢٠]) علي بن احمد بن طراز، الامن السيبراني ضرورة الوعي وحتمية التطبيق، القاهرة، مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠٢٥، ص٢١٥.

([21]) Imke Harers and others, Conceptualizing and measuring subnational democracy across Indian states, Democratization, Volume 26, 2019 - Issue 7, p. 1166.

([٢٢]) خالد حسن احمد لطفي، الدليل الرقمي ودوره في اثبات الجريمة المعلوماتية، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٩، ص٥٧.

([٢٣]) دومنال أوسو ليفان، كيف افسح النظام الفدرالي السويسري الطريق لولادة حق رقمي جديد؟، اذار ٢٠٢٥، على الرابط: https://www.swissinfo.ch/ara

([٢٤]) المصدر نفسه.

([٢٥]) خالد محمد غازي، سلطة الظل النفوذ الرقمي والرأي العام، وكالة الصحافة العربية ناشرون، ٢٠٢٥، ص٣١١.

([٢٦]) المصدر نفسه، ص٦.

([27]) Imke Harers and others, Conceptualizing and measuring subnational democracy across Indian states, Democratization, Volume 26, 2019 - Issue 7, p. 1165.

([28]) Corien Pins znd others, Digital Democracy in a Globalized World, Edward Elgar Publishing, 2017, p.166

([29]) Helder Ferreira do Vale, Brazil's Digital Politics and the Crisis of Democracy (2013–2018), 2022: https://www.intechopen.com

المصادر

١) أرند ليبهارت، أنماط الديمقراطية، ترجمة محمد عثمان خليفة عيد، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٥

٢) اسماء حسين ملكاوي، اخلاقيات التواصل في العصر الرقمي: هابرماس انموذجا، بيروت، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٧

٣) ايف سينتومير، الديمقراطية المستحيلة السياسة والحداثة عند فيبر وهابرماس، ترجمة جورج كتوره، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٣

٤) جون كين، حياة الديمقراطية وموتها، ترجمة محمد العزير، بيروت، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢١

٥) الحروب السيبرانية في الشرق الأوسط والعالم، تحرير رغدة البهي، القاهرة، المركز المصري للفكر

والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٥

٦) خالد حسن احمد لطفي، الدليل الرقمي ودوره في اثبات الجريمة المعلوماتية، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٩

٧) خالد محمد غازي، سلطة الظل النفوذ الرقمي والرأي العام، وكالة الصحافة العربية ناشرون، ٢٠٢٥

٨) خالد وليد محمود، الفضاء السيبراني وتحولات القوة، بيروت، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٥

٩) صموئيل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلوعبود، بيروت، دار الساقي، ط٢، ٢٠١٥

١٠) صموئيل هنتغتون، الهوية القومية والاخر، مجموعة مؤلفين (ما الامة؟ مقالات مرجعية عن الامة والقومية)، ترجمة نادر كاظم، الكويت، منشورات تكوين، ٢٠٢٣

١١) عبد الاله بلقزيز، الاصلاح السياسي والاقتصادي والتعليمي، مجموعة مؤلفين، في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الاصلاح مدخل لتكوين طالب العلم في عصر العولمة، بيروت، الشبكة العربية للابحاث والنشر، ٢٠١٠

١٢) عبد الحسين شعبان، نوافذ والغام: المجتمع المدني الوجه الاخر للسياسة، عمان، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩

١٣) عبدالله حموده، هل تتوافق الديمقراطية مع الاسلام؟، بيروت، دار الفارابي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩

١٤) علي بن احمد بن طراز، الامن السيبراني ضرورة الوعي وحتمية التطبيق، القاهرة، مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠٢٥

١٥) علي حسن الفواز، اشكالات الدولة الوطنية من التاريخ الى نسق الحداثة، دمشق، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١٢

١٦) مجموعة مؤلفين، الدساتير والانتقال الديمقراطي: قضايا واشكالات في السياق الربيع العربي، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٣

١٧) هبة جمال الدين، الدولة وامنها القومي في عالم الذكاء الاصطناعي وتشابكاته، القاهرة، دار المعارف، ٢٠٢٣.

١٨) دومنال أوسو ليفان، كيف افسح النظام الفدرالي السويسري الطريق لولادة حق رقمي جديد؟، اذار ٢٠٢٥، على الرابط: https://www.swissinfo.ch/ara

19) Alberto Navarro, The digital age: Global transformation through technology, Tecnobits, December 2024.

20) Corien Pins znd others, Digital Democracy in a Globalized World, Edward Elgar Publishing, 2017.

21) Helder Ferreira do Vale, Brazil's Digital Politics and the Crisis of Democracy (2013–2018), 2022: https://www.intechopen.com.

22) Imke Harers and others, Conceptualizing and measuring subnational democracy across Indian states, Democratization, Volume 26, 2019 - Issue 7.

23) Imke Harers and others, Conceptualizing and measuring subnational democracy across Indian states, Democratization, Volume 26, 2019 - Issue 7.